

المؤتمر العاشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

بحث المسائل المتصلة بتنفيذ البروتوكول على الصعيد الوطني،
بما في ذلك تقديم التقارير الوطنية وتحديثها سنوياً

تقرير عن التدابير الوقائية العامة

مقدم من المنسق المعني بالتدابير الوقائية العامة^(١)

مقدمة

١- شكّل العمل المتعلق بتعزيز تنفيذ المادة ٩ والجزء ٣ من المرفق التقني، الذي يحدد التدابير الوقائية العامة الطوعية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من ظهور متفجرات من مخلفات الحرب، مجالاً صعباً من مجالات عمل البروتوكول الخامس. وكثيراً ما تُعتبر تلك التدابير مجال عمل يتطلب خبرة وموارد كثيفة. وكان من الصعب أيضاً إذكاء الوعي بمجال العمل هذا في إطار البروتوكول الخامس وضمان حصوله على الدعم السياسي والمالي اللازم. ومع ذلك، تكاثرت الأدلة خلال دورة الاستعراض السابقة على زيادة اللجوء إلى التدابير الوقائية العامة وتقدير قيمتها. وثمة عوامل أخرى دعمت هذا الاهتمام المتزايد، منها زيادة الوعي بأخطار الحوادث في مواقع التخزين وشدة القلق من تحويل مسار الذخائر. وزاد الاهتمام أيضاً بفضل جهود التعاون والمساعدة، ومن جانب الأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد شرعت البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء في تبادل الخبرات بشأن تنفيذ التدابير الرئيسية لإدارة مواقع الذخائر، واسترشدت المناقشات في هذا الصدد بإسهامات إضافية من ذوي الخبرة الميدانية، خبراء ومنظمات. وما انفكت الدول تعترف بضرورة تدمير الذخائر المتقدمة والمتدهورة.

(١) وفقاً للفقرة ٣٩ من الوثيقة الختامية، CCW/P.V/CONF/2015/11، تقرّر أن يساعد الرئيس المعيّن العقيد جيم بورك من آيرلندا.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-10249(A)



* 1 6 1 0 2 4 9 *

٢- وخلال اجتماع الخبراء في عام ٢٠١٦، ووفقاً للقرارات المتخذة في المؤتمر التاسع، شجعت جميع الأطراف المتعاقدة السامية على تنفيذ الجزء ٣ من المرفق التقني، وعلى التنفيذ الطوعي للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة^(٢). وعلاوة على ذلك، حُثَّت جميع الأطراف المتعاقدة السامية على "تنفيذ تدابير لإدارة مواقعها للذخائر إدارة فعالة، ولا سيما تنفيذ إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة مواقع الذخائر، والاحتفاظ بقوائم جرد دقيقة للمخزونات من الذخائر، والحد من الوصول إلى مواقع الذخائر، والتفتيش المنتظم للمواقع وإزالة الذخائر المتقادمة والمتدهورة والاحتفاظ بالمسافات الضرورية للأمان بين مواقع الذخائر وسكان الحضر. وينبغي أن يستند اختيار هذه التدابير إلى إجراءات تقييم المخاطر التي توضع على الصعيد الوطني"^(٣). وثمة جانب ثالث من العمل المضطلع به هذا العام هو النظر في أفضل السبل للتشجيع على تنفيذ التدابير الوقائية العامة خلال دورة الاستعراض المقبلة^(٤).

تنفيذ تدابير بشأن إدارة مواقع الذخائر

٣- قدمت توغو وزامبيا والجزيل الأسود والعراق والفلبين، خلال اجتماع الخبراء، عروضاً وبيانات تناولت تنفيذ تدابير بشأن إدارة مواقع الذخائر. وتحدثت الصين عن تدابيرها المتعلقة بالمتفجرات المدنية. وتطرق العروض إلى الهيئة المسؤولة عن مواقع الذخائر، وإجراءات التشغيل الموحدة، وتدابير صيانة منطقة تخزين الذخائر، ومراقبة الدخول إلى مواقع الذخائر، والاحتفاظ بسجلات عن أعداد الذخائر وأنواعها، وإزالة الذخائر المتدهورة، ومدى تلقي المساعدة الخارجية. وانبثقت من العروض والبيانات النقاط الرئيسية التالية:

- (أ) تقع المسؤولية عن الذخائر في أربع من هذه الدول على عاتق القوات المسلحة. وأشارت دولتان تحديداً إلى نقاط المسؤولية داخل وزارة الدفاع والوحدات اللوجستية؛
- (ب) تتبع هذه الدول الخمس جميعاً إجراءات تشغيلية موحدة في إدارة مواقع الذخائر فيها. وتستعرض الفلبين حالياً إجراءاتها للنظر في مدى تطابقها مع المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة؛
- (ج) تشمل التدابير المتخذة لتأمين مرافق التخزين التسييج ونظم الإضاءة؛ واضطلاع موظفي الأمن بعمليات رصد يومية وشهرية ومرتين في السنة؛ وقيام كبار المسؤولين والموظفين التقنيين غير المرتبطين بالقوات المسلحة بعمليات التفتيش؛ والمراقبة بالفيديو. وأشار الجزيل الأسود إلى التحدي الذي يواجهه في تأمين مواقع التخزين المؤقتة؛

(٢) الفقرة ٣٢ من الوثيقة الختامية، CCW/P.V/CONF/2015/11.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(د) فيما يتعلق بمراقبة الدخول إلى مواقع الذخائر، تتبّع الصين عملية تسجيل مفصلة للأشخاص المعيّنين المسموح لهم بدخول هذه المواقع. ولدى الجبل الأسود أمر خاص يحدد الوصول إلى مرافق التخزين ولا يسمح بدخولها إلا للموظفين المختصين الذين يحملون وثائق الهوية السليمة. ولدى الفلبين دفتر تسجيل يُطلّع عليه يومياً وتُسجّل فيه أسماء جميع الأشخاص الذين يدخلون مواقع الذخائر؛

(هـ) تُدرج في بطاقات تسجيل المخزون وبطاقات الحاويات وبطاقات تسجيل المواد السائبة المعلومات المتعلقة بأنواع الذخائر وأعدادها. وتُدرج السجلات المتعلقة بثلاث دول في قواعد بيانات مركزية. وتتضمن سجلات الصين حالة الذخائر؛

(و) تُحدّد الذخائر المتدهورة عموماً من خلال عمليات تفتيش منتظمة للذخائر. وتابعت دولتان تحديد الذخائر المتدهورة؛ وأجرت دولة فحصاً مخبرياً واضطلعت دولة أخرى بعمليات تفتيش نفذها موظفون تقنيون؛

(ز) تلقت الدول، باستثناء الصين، مساعدة في إدارة مواقع الذخائر فيها، ولا سيما في مجال تدريب الخبراء. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت بوروندي بأنها تواجه تحديات كبيرة في تخزين الذخائر وإدارتها، وطلبت مساعدة دولية للتعامل مع هاتين المسألتين. وقد ذُكر هذا الطلب في التقرير المتعلق بالتعاون والمساعدة.

سبل المضي قدماً في تعزيز تنفيذ التدابير الوقائية العامة

٤- لم تُبد رغبة تُذكر في التفاوض على لوائح أو مبادئ توجيهية إضافية خلال المناقشات بشأن المضي قدماً في تنفيذ التدابير الوقائية العامة. وبدلاً من ذلك، أعرب عن تأييد النهوض بتنفيذ الجزء ٣ من المرفق التقني للبروتوكول الخامس ومبادئ توجيهية أخرى، باتخاذ تدابير عملية وبمواصلة تبادل الخبرات الوطنية. وأشير فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة إلى ضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل لتفكيك وفهم الثغرات التي تعترى الإدارة السليمة والمأمونة لمخزونات الذخائر. وأبدي تأييد لتقوية التعاون والمساعدة في مجال التدابير الوقائية العامة، دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض مبدأ امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني. ورئي أن تحقيق الفعالية في العمل المتعلق بهذه التدابير يقتضي تناوله في إطار استراتيجية شاملة، مع مراعاة دورة الحياة الكاملة للذخائر.

٥- وعرضت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (الدائرة) والفريق الاستشاري المعني بالألغام (الفريق) آراءهما بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ التدابير الوقائية العامة. ويُستنتج من خبرة الدائرة في العمل في بلدان مختلفة أن أشد المجالات إلحاحاً ما يلي: تنفيذ المعايير على الصعيد الوطني، وتحديد جهات التنسيق الوطنية، وتدريب الموظفين وبناء قدراتهم، وتحديد إجراءات التخزين الملائمة امتثالاً للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة، وزيادة الاهتمام بحفظ السجلات. وأبرز الفريق الحاجة إلى بذل جهود مستدامة لبناء المعرفة وإرساء

مجموعة من الممارسات لدعم التدابير الوقائية العامة، ولكي تكون إدارة المخزونات فعالة، لا بد من إعطائها الأولوية على الصعيد الوطني من خلال إدراجها في الخطط والميزانيات الوطنية.

التوصيات

٦- مع مراعاة العمل المضطلع به خلال السنوات الخمس الماضية بشأن التدابير الوقائية العامة في إطار البروتوكول الخامس، وبخاصة المناقشات التي دارت خلال اجتماع الخبراء لهذا العام، قد تود الأطراف المتعاقدة السامية أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) تُشجّع جميع الأطراف المتعاقدة السامية والدول المراقبة على تنفيذ المادة ٩ والجزء ٣ من المرفق التقني للبروتوكول الخامس، والتنفيذ الطوعي للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة؛

(ب) تواصل جميع الأطراف المتعاقدة السامية والدول المراقبة التوعية بأهمية إدارة الذخائر خلال دورة حياتها بأكملها، وتبقى على اطلاع على آخر البحوث والنتائج والممارسات الميدانية.

(ج) في إطار دعم المادة ٩ والجزء ٣ من المرفق التقني، ومراعاة لأهمية مبدأ امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني، تعطي جميع الأطراف المتعاقدة السامية والدول المراقبة الأولوية طيلة دورة الاستعراض المقبلة لما يلي:

- ١' التعاون والمساعدة؛
- ٢' تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة الوطنية لإدارة الذخائر؛
- ٣' التدريب وبناء القدرات؛
- ٤' توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة لمواقع التخزين؛
- ٥' حفظ السجلات عن عمر الذخائر وأنواعها وأعدادها.